الأمم المتحدة S/2014/824

مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ورسالة الائتلاف السوري المرفقة بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. خالد **شفيق**
الممثل الدائم

191114 191114 14-65044 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

باسم شعب سورية والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ومن منطلق المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقي، ألفت انتباهكم إلى الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري، وإلى إصرار هذا النظام على رفض الإعلان عن كامل نطاق برنامج أسلحته الكيميائية. ولضمان ألا يُزهق المزيد من الأرواح نتيجة هذه الأسلحة، وألا تقع المواد الكيميائية غير المشروعة في أيدي الإرهابيين، نحثكم على إنفاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والمطالبة بتحميل النظام السوري تبعة استخدامه الممنهج للأسلحة الكيميائية.

فبعد مرور أكثر من عام على صدور القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ما زال النظام السوري مستمرا في استخدام الأسلحة الكيميائية لإصابة وقتل وترويع المدنيين الأبرياء. فطوال الأشهر الثمانية الماضية، استخدمت قوات النظام السوري غاز الكلور السام بشكل متكرر في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. ووفقا لما ذكرته بعثة تقصي الحقائق التي كلّفتها منظمة الأسلحة الكيميائية بمهمة الوقوف على حقيقة استخدام غاز الكلور كسلاح في سورية، يجري استخدام هذا السلاح الكيميائي غير المشروع بشكل ممنهج ومتكرر، حيث شُنّت هجمات قاتلة على تلمنس والتمانعة وكفر زيتا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ويُرجّح أن حوادث مماثلة وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٤. وكما أكدت لجنة التحقيق المستقلة في تقريرها الثامن (A/HRC/27/60)، الذي نشر في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، يتحمل النظام السوري المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم.

ويمثل استخدام الأسلحة الكيميائية خرقا مباشرا لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، فضلا عن القانون الإنساني الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فقد استمر النظام السوري في استخدام الأسلحة الكيميائية بلا هوادة. ففي الشهرين الماضيين فقط، وقعت ثلاث حوادث منفصلة لهجمات بالأسلحة الكيميائية تتحمّل مسؤوليتها قوات النظام: ففي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أطلقت قوات النظام قذائف محمّلة بغاز الكلور على عدرا بريف دمشق، مما أدى إلى مقتل ١٥ شخصا وإصابة ٥٦ آخرين، ومن بينهم أطفال أبرياء؛ وفي ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، أطلقت قوات النظام غاز الكلور في الغوطة الشرقية؛ وفي ١٠ و ١٥ و ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت قوات النظام الغازات السامة في درعا وفي جوبر بريف دمشق.

وقد أمكن استخدام الأسلحة الكيميائية بصورة مستمرة من جانب قوات النظام السوري بسبب رفض النظام السوري الكشف عن كامل نطاق برنامج أسلحته الكيميائية. وبعد مرور أكثر من عام على صدور قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، ما زالت تظهر فروق بين حقيقة منشآت الأسلحة الكيميائية وبين المعلن عنه منها من جانب النظام السوري. ففي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام فقط، أقرّ النظام السوري بأنه كان قد أغفل ذكر أربع منشآت سرية للأسلحة الكيميائية، وكانت إحداها مخصصة لإنتاج المواد الكيميائية غير المشروعة. وما زالت الصورة مبهمة بخصوص ما إذا كان هناك مزيد من منشآت الأسلحة الكيميائية أو مخزونات المواد الكيميائية التي لا يُعرف عنها شيئا، وبخصوص كم هذه المنشآت والمخزونات.

وإن في استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي الإعلان المغلوط والناقص الصادر عن النظام السوري بخصوص أسلحته الكيميائية دلالةً على أن الأسلحة الكيميائية ما زالت تشكل تهديدا حقيقيا وخطيرا للشعب السوري. ويتعين على مجلس الأمن أن يتوخّى اليقظة وهو بصدد التأكّد من تدمير جميع مخزونات ومنشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية. وما زال الائتلاف السوري والجيش السوري الحر ملتزمين بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وما زلنا نعتقد أن أي شيء دون التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري غير المشروع سينتقص من أمن المدنيين الأبرياء، وسيزيد من خطر وقوع المواد الكيميائية الفتاكة ذات يوم في أيدي الجماعات الإرهابية.

(توقيع) نجيب **غضبيان**
الممثل الخاص للائتلاف السوري
لدى الامم المتحدة